

ايجابيات وسلبيات التحرر المالي في ضوء تجربة المكسيك

خديجة تافاست

طالبة دكتوراه،

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة باتنة 1

LE RESUME:

Les avis des économistes quant aux effets et répercussions de la politique de libéralisation financière sur la croissance économique se sont divergés entre ceux qui la soutiennent et la considèrent comme moyen important de l'essor des pays en voie de développement et un accélérateur de la croissance économique et ceux qui s'opposent à elle vu ses effets négatifs sur l'économie.

Les pays de l'Amérique latine et surtout celle du Mexique est considérée comme l'une des plus importantes, puisque après son indépendance il a subi une crise qui a entraîné la dégradation de son économie, ce qui le poussa à adopter une stratégie dont les axes principaux consistent dans la bonne application de la politique de libéralisation financière et économique en mettant à sa

المخلص:

تباينت آراء الاقتصاديين حول تأثير وانعكاس سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي، بين مؤيدين لهذه السياسة باعتبارها أداة مهمة للنهوض باقتصادات الدول النامية وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، ومعارضين لها بسبب آثارها السلبية على الاقتصاد.

وتعتبر تجربة دول أمريكا اللاتينية وبالأخص تجربة المكسيك من أهم التجارب الرائدة في هذا المجال، فخلال الفترة المولية للتحرير عانت المكسيك أزمة أدت لتراجع مؤشرات اقتصادها، ما دفعها لتبني استراتيجية تمثلت محاورها الأساسية في التطبيق الصحيح لسياسة التحرير المالي والاقتصادي بتوفير الشروط الضرورية

disposition les conditions
nécessaires à son succès pour
vaincre la crise

لنجاحها بهدف الخروج من الأزمة.

مقدمة:

كان انتقال العديد من الدول النامية لتبني سياسة التحرير المالي ضرورة حتمية للتوجه نحو اقتصاد السوق والعمل على تعظيم الآثار الايجابية الناجمة عنه. نتيجة للمشاكل التي عانت منها هذه الدول في ظل سياسة الكبح المالي بسبب مظاهرها السلبية المتمثلة في التحديد الاداري لأسعار، تقييد تخصيص الائتمان، فرض حواجز على المؤسسات المالية الأجنبية وعلى حركة رؤوس الأموال ما ينعكس سلبا على عمل القطاع المالي ومستوى المنافسة.

وتعد دول أمريكا اللاتينية ودول جنوب شرق آسيا من الناحية التاريخية السبابة لتحرير قطاعها المالي، ونظرا لما حققته من انعكاسات وراء اتباع هذه السياسة والأحداث التي توالى جراء ذلك جعلها تجارب رائدة يمكن الاستشهاد بها في هذا المجال، لتليها بعض الدول العربية.

وسيتيم فيما يلي استعراض تجربة المكسيك في التحرير المالي. ومن خلال هذه الدراسة سيتم الاجابة على الاشكالية التالية: **كيف أثر التحرير المالي على الاقتصاد المكسيكي؟**

أولا: الآثار الناجمة عن سياسة التحرر المالي

ان توجه الدول النامية نحو تخفيف القيود على قطاعها المالي تنجم عنه العديد من الآثار على اقتصادات الدول، منها ما هو ايجابي يدعم الاقتصاد ومنها ما هو سلبي يعرقل نمو هذه الاقتصادات.

1. **إيجابيات سياسة التحرر المالي:** ويرى مؤيدي هذه النظرية أن تطبيق سياسة التحرير المالي سيرجع بآثار إيجابية من شأنها أن تساهم في تطوير القطاعات الاقتصادية للدولة وبالتحديد القطاع المالي، ومنه تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتتمثل أهم هذه الإيجابيات فيما يلي:¹

1. تعزيز معدلات النمو الاقتصادي حيث تظهر التجارب العالمية للدول التي تبنت سياسة اقتصادية منفتحة قد نمت بسرعة أكبر من الدول التي تبنت سياسة اقتصادية منغلقة. من خلال زيادة تدفق رؤوس الأموال ومنه خفض أسعار الفائدة المحلية مما يشجع المستثمرين على الاقتراض المحلي ورفع مستويات الاستثمار وفتح مشاريع جديدة.

2. تحرير القطاع المالي يفرض على مؤسسات هذا القطاع التوجه إقليمياً ودولياً وعدم الاكتفاء بالعمل في السوق المحلية، خاصة نتيجة للتطورات التكنولوجية وما أدخلت من تغييرات جوهرية في طريقة تصميم المنتج وتوزيعه وطريقة تمويله. "مما يتيح فرص كبيرة ومتنوعة من المعاملات المالية ويسهل الوصول إلى مصادر التمويل الدولية للحصول لسد فجوة الموارد المحلية وتوفر بدائل يمكن المفاضلة فيما بينها من أجل ترشيد القرار التمويلي كونه يتيح التعامل مع أسواق ذات نطاق واسع تحقق مزايا كبيرة. ففي دول جنوب شرق آسيا مثلاً أدى التدفق المالي الناتج من الأسواق المالية إلى غاية الأزمة الآسيوية في 1997 بتعويض نقص الادخار المحلي والذي يقارب فيها المعدل المحلي للادخار 30%.

3. تؤدي آلية التحرير المالي للوصول إلى أسعار فائدة حقيقية وهذا يشجع الادخارات ويغير مسارها من السوق المالية غير الرسمية إلى السوق المالية الرسمية وتشجع هذه الفائدة المقترضين على الاستثمار في النشاط الإنتاجي والصناعي. كما تؤدي إجراءات التحرير وتحديث القطاع المالي إلى خلق بيئة تنافسية مواثبه لنشاط القطاع الخاص ما

يشجع على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من المقيمين المحليين في الخارج وقد يساهم هذا في الحد من هروب رؤوس الأموال المحلية.

4. حسب نظرية تسيير المحفظة المالية وتنويعها لـ Markowitz Tobin التي مضمونها حين تكوين محفظة مالية متنوعة تعد أفضل استراتيجية للحصول على أكبر عائد مع أقل مخاطرة، وبالتالي فتتويع الأصول الدولية تحقق هذه الأخيرة. بالإضافة إلى ذلك فإن تنوع هذه الأصول المالية تشكل قفزة نوعية في مجال عمل المؤسسات المالية العالمية حيث يؤدي لتشجيع المنافسة بينها.

2. سلبيات سياسة التحرير المالي

يرى أصحاب الاتجاه المعاكس أي المعارضين للتحرر المالي أن تطبيق هذه السياسة ينجم عنه عدة آثار سلبية على مستوى الاقتصاد المحلي والعالمى، وتتمثل أهم هذه الآثار فيما يلي:²

1. اهتزاز استقرار الأوضاع الاقتصادية الكلية إذ غالباً ما تفقد السلطة النقدية سلطتها في صياغة السياسة الاقتصادية المناسبة لها، خاصة فيما يتعلق بالسياسة النقدية والمالية، وسياسة سعر الصرف.

2. حدة وسرعة الأزمات التي يتعرض لها القطاع المالي المندمج في الأسواق العالمية نتيجة التكامل الموجود بين هذه الأسواق بالأخص الأسواق المالية، وزيادة خطر التعرض لهجمات المضاربة وزيادة تعرض البلد للصددمات الدولية وهروب رؤوس الأموال.³

3. يؤثر التدفق المتزايد لرأس المال على درجة استيعاب الاقتصاد المحلي للدول النامية مما يؤدي لرفع نسبة الواردات، ومنه تحقيق عجز في الميزان التجاري وميزان المعاملات الجارية.

4. عدم تماثل المعلومات وهي سمة خاصة بالأسواق المالية والمعاملات في الدول النامية من شأنه أن يضر بعملية التحرير المالي، باعتبار أن هذه الدول عاجزة عن جمع المعلومات مقارنة بنظيرتها المتقدمة وبالتالي ليس بإمكانها ضمان تدفق رأس المال إلى حيث تفوق الانتاجية الحدية تكلفة الفرصة البديلة.⁴
5. قدرة البنوك الدولية على استخدام شبكاتها الدولية في التهرب الضريبي في الدول النامية.⁵
6. كانت نتيجة التوسع التكنولوجي وتنوع الأدوات المالية التي أسفرت عن التحرير المالي ارتفاع حجم الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة والتي تمارس ضمن ما يسمى بالاقتصاد الخفي ألا وهو غسيل الأموال وهي ظاهرة تهدد النمو والاستقرار الاقتصادي من خلال انعكاساتها على جل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.⁶
7. إلغاء دعم الصناعات المالية للمؤسسات المالية المحلية يؤثر سلبا على القطاع المصرفي المحلي والتنمية الاقتصادية، بالأخص أن حجم البنوك في الدول النامية صغير جدا مقارنة بمثلتها في الدول المتقدمة، فلا يوجد سوى مئة بنك ضمن الألف بنك المصنفة عالميا الدول النامية ومن حيث الكثافة المصرفية نجد أن عدد قليل من الدول النامية الذي يوجد بها فرع مصرفي أو أكثر لكل عشرة آلاف من السكان.⁷

ثانيا: تجربة المكسيك في التحرير المالي

توجهت المكسيك لتطبيق سياسة التحرر في أواخر الثمانينات ما أدى إلى ارتفاع تدفقات رؤوس الأموال نحو الداخل خلال فترة ثلاث سنوات منذ 1990 وصلت التدفقات إلى 90 مليار دولار وتلت هذه الاستثمارات كانت على شكل استثمارات المحفظة المالية. وكانت معظمه قصيرة الأجل تهدف إلى تحقيق الربح السريع عن طريق المضاربات في أدوات المالية لهذه المحفظة. وجزء قليل منها فقط تم توجيهه نحو الاستثمارات الحقيقية.

فأغلب المكاسب المحققة من هذه الاستثمارات الأجنبية كانت عبارة على مكاسب وهمية واستخدمت المكسيك هذه الأموال لتمويل استهلاكها المتزايد للمستلزمات المستوردة ما تسبب في عجز في الحساب الجاري بسبب ارتفاع فاتورة الواردات بما يقارب 30 مليار دولار أي بنسبة 80% من الناتج المحلي للمكسيك في سنة 1994. ولقد استخدمت السلطات المكسيكية ما يقدر بـ 2.71 مليار دولار من قيمة المحفظة الاستثمارية التي دخلت خلال الفترة 1990-1994 في تمويل 72% من العجز في ميزان المدفوعات ونتيجة لذلك والافراط في منح الاعتمادات الائتمانية ما أدى إلى ارتفاع المديونية الخارجية. ويرجع سبب انهيار البيسو المكسيكي ومع بداية انتعاش الاقتصاد الأمريكي وارتفاع معدلات الفائدة فيه أدى إلى هروب رؤوس الأموال قصيرة الأجل بصورة مفاجأة من المكسيك نحو أمريكا ودعم ذلك الاضطرابات السياسية التي كانت سائدة في المكسيك آن ذاك⁸. ومن بين أهم الأسباب التي كانت وراء انفجار الأزمة المالية في الاقتصاد المكسيكي تمثلت في:⁹

- تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى المكسيك في ظل مباشرة تنفيذها للإصلاح الاقتصادي سنة 1989 أدى إلى إخفاء العجز الحاصل الحساب الجاري وتقييم العملة المحلية بأعلى من قيمتها الحقيقية.
- المغالاة بتقييم سعر صرف البيزو ما أدى إلى ارتفاع الكبير في قيمة الاستهلاك ومن ثم ارتفاع فاتورة الواردات خوفا من ارتفاع أسعارها مستقبلا. إضافة إلى المشاكل التي صاحب ارتفاع قيمة العملة لن تختفي دون إحداث تخفيض في قيمة العملة، وأن تأجيل الإصلاح من الممكن أي يؤدي إلى ارتفاع تكلفته.
- الاضطرابات المالية وتقلبات سعر الصرف في المكسيك كانت نتاج عوامل اقتصادية خارجية والمتمثلة في انخفاضات المتتالية في قيمة الاستثمارات غير

المباشرة، أما العوامل الداخلية فتمثلت في اشاعة غموض على المستوى الاقتصادي و والتساهل في السياسة النقدية سنة 1994 الذي أدى إلى التوسع في الائتمان المقدم إلى البنوك من طرف البنك المركزي المكسيكي، ناهيك عن تعويم البيزو وتخلي السلطات الحكومية عن إدارة نظام سعر الصرف ما أدى لآثار سلبية على توقعات الأسواق المالية وانخفض قيمة البيزو في 31 جانفي 1995 حوالي 40% عن قيمته في ديسمبر 1994.

- اعتماد المكسيك على سعر الصرف الثابت صعب عليها مواجهة هجمات المضاربة بالأخص مع ضعف القطاع المالي وكذا الزيادات المطلوبة لسعر الفائدة من أجل دعم سعر الصرف لها تأثير سلبي يصل إلى حدوث أزمة في هذا القطاع.

لقد حدثت أزمة المكسيك 1994 نتيجة للتحرك المالي والاقتصادي والتحول لاقتصاد السوق، ولقد أثارت جدل حول مدى قدرة الدول الناشئة على التكيف مع الصدمات الخارجية التي تحدث في ظل العولمة نتيجة هذا التحرك، وكشفت الأزمة عن ضعف إدارة السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف في التعامل مع تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل ودورها في إحداث التوازن الهش في ميزان المدفوعات والتكلفة الباهظة لما يعرف بسياسة التعقيم الناجمة عن سحب السيولة الفائضة في السوق للمحاضة على معدلات معتدلة للتضخم.¹⁰

وبهدف الخروج من الأزمة تبنت الحكومة المكسيكية استراتيجية اقتصادية في سنة 2000 والتي تضمنت مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والتي ركزت أساسا على التحرر الاقتصادي والمالي من أجل الاستفادة من المزايا التي توفرها العولمة المالية مع التقليل من المخاطر التي تتطوي عليها هذه العملية وشملت هذه الإصلاحات تحرير التجارة وحساب

- رأس المال وزيادة مشاركة القطاع الخاص في قطاعات أساسية من الاقتصاد والاصلاحات الضريبية وتحرير سوق رأس المال والتي حولت بدورها الاقتصاد المغلق المتقل بتدخل الحكومة لاقتصاد مفتوح تحركه آليات السوق. وتمثلت أهم الجهود فيما يلي:¹¹
1. لعب تحرير حساب رأس المال دروا مهما في جهود المكسيك لتحقيق التكامل الاقتصادي والمالي مع الاقتصاد العالمي. إذ ألغت الحكومة القيود على تدفقات رأس المال إلى داخل البلاد والقيود على الاقتراض التجاري من الخارج وعلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السندات المكسيكية والمشاركة الأجنبية في أسواق لنقد المحلية كما ألغيت الضوابط على تدفقات رأس المال إلى الخارج.
 2. أصبح دور الحكومة يقتصر على تقديم الخدمات العامة وتوفير إطار قانوني مناسب وضمان المنافسة والاهتمام ببرامج التنمية الاجتماعية.
 3. اصلاح النظام الضريبي وجعله أثر فعالية في تحصيل الضرائب بأكثر فعالية وشفافية والعمل على توسيع الوعاء الضريبي وتحسين الالتزام بدفع الضرائب والحد من الاعتماد على العائدات النفطية.
 4. الاصلاحات التي مست القطاع المالي تعتبر من الخطوات الأساسية في الاصلاح الهيكلي الذي قامت به، من أجل الحصول على قطاع مصرفي قوي وسليم لزيادة المدخرات المحلية إلى مستويات تتوافق مع احتياجات الاستثمار وتزجيه هذه المدخرات في ظل ظروف تنافسية إلى كل قطاعات الاقتصاد.
 5. أما بالنسبة لجانب نمو الأسواق أقامت سوق للعمليات الآجلة والخيارات لتوفير آليات أفضل لإدارة المخاطر وكذا الاسهام في دعم الاستقرار والعمق والسيولة في السوق المالية.

الخاتمة:

ان تطبيق سياسة التحرير المالي ينجم عنه العديد من الآثار، وتختلف طبيعة هذا الأثر باختلاف ظروف الدولة التي في ظلها طبقت هذه السياسة، ومن أهمها توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وتوفر البيئة المؤسسية المناسبة وتطور القطاع المالي. ومن خلال تجربة المكسيك فقد ساهم تطبيق سياسة التحرير المالي في تحسين الاقتصاد المكسيكي خاصة في المراحل الأولى من خلال تحفيز تدفقات رؤوس الأموال، غير أنه سرعان ما أدخلتها هذه التدفقات والتوجيه السيء لها في أزمة مست كامل الاقتصاد، والتي انتقلت بفعل العولمة والتكامل بين الأسواق المالية الدولية إلى الدول المجاورة.

وللخروج من هذه الأزمة عمدت السلطات المكسيكية إلى تطبيق استراتيجية أساسها الشروع في تطبيق اصلاحات هيكلية، تحوي في مضمونها التركيز أكثر على التحرير الاقتصادي والمالي ولكن هذه المرة بالطريقة التي يسمح لها بالاستفادة أكثر من المزايا التي توفرها العولمة والتقليل إلى أدنى حد من المخاطر المحتملة لتقادي أي أزمات مستقبلية التي يمكن أن تهدد الاقتصاد المكسيكي.

قائمة المراجع والإحالات:

¹ أحمد سفر، التعاون المصرفي العربي: التوسع والتكامل، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2008، ص 33-35.

حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء، عمان، الأردن، 2011، الطبعة 1، ص: 61-62.

² طيبة عبد العزيز، أثر الانفتاح المالي في النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1990-2009، بحوث اقتصادات عربية، العددان 55-56، 2011، ص: 117.

³ محمد زكريا بن معزو، كمال حمانة، العلاقة طويلة الاجل بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2010 مقارنة قياسية، التواصل في الادارة والاقتصاد والقانون، العدد 35، 2013، ص: 71.

⁴ نفس المرجع، ص: 71.

⁵ عبد اللطيف مصيطفي، محمد بن بوزيان، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، مكتبة حسين العصرية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2015، ص: 181.

⁶ كريم حمزة، مرجع سابق، ص: 64.

⁷ عبد اللطيف مصيطفي، محمد بن بوزيان، مرجع سابق، ص: 181.

⁸ ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص ص: 50-51.

⁹ كمال رزيق، عبد السلام عقون، سياسة إدارة الأزمة المالية العالمية، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، الطبعة 1، ص ص: 79-80.

¹⁰ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص: 176.

¹¹ José Angel Gurria, **Mexique Evolution Récente, Reformes Structurelles Et Défis A Venir**, Finance développement, mars 2000, p:25.